

الانتخابات المحلية الجزائرية بلا مقاطعة

على الاستحقاقات السابقة، محولا الاستفادة السياسية من القطيعة بين النظام السياسي والشارع، فإن الانتخابات القادمة ستكون اختيارا حقيقيا له، فهو إلى جانب حاجته لانكسار جدار العزوف الشعبي، سيكون مجبرا على إثبات قوته للسلطة وجدارة موافقه السابقة.

لكن مع ذلك سيحقق المقاطعون للاستحقاق الانتخابي أول انتصار لهم، يمثل في كون دخول الأحزاب ذات الحضور القوي في منطقة القبائل يسمح للمنطقة بالانخراط في المسار الانتخابي بعد سنوات من المقاطعة للاستحقاقات الأخرى، الأمر الذي سيؤكد وزنها الشعبي حتى ولو كان جهويا، وعلى قدرتها في تعبئة الشارع، بعد القطيعة التي جعلت المنطقة خارج المؤسسات المنتخبة الأخرى وشكل صداعا حقيقيا للسلطة.



حكيم بلحاج
الانتخابات ستكون
فرصة لنيل مجال أوسع
على السلطة المحلية

وأكد في هذا الشأن، القيادي في جبهة القوى الاشتراكية، أن "حزبه يطمح إلى جعل عهده الانتخابية وسياساتها وبرامجها الإدارية نماذج للحكم الرشيد والكفاءة والصادقية والنزاهة الأخلاقية والفكرية".

وأحالت اللجنة المركزية لحزب العمال النقاش حول مشاركة الحزب في الانتخابات المحلية المقبلة على قواعد الحزب ومع المواطنين والمواطنات، وقد تم تكليف المكتب السياسي بمهمة تاطير النقاش والسهرة على تحقيق الأهداف المسطرة والمنظرة في نهاية الأشغال في المجالات السياسية والتنظيمية.

واعتبر بيان صادر عن الحزب المذكور أن "النقاش حول الانتخابات المحلية يكتسي طابعا سياسيا حصريا، وعلى علاقة بالضرورة الملحة في إفران السبل والوسائل السياسية الكفيلة بمساعدة الأغلبية على فتح مخرج لامة بواسطة التعبئة المستقلة، وذلك بعد الانهيار الشامل لشروط معيشة أغلبية الشعب الجزائري الذي يواجه كل أشكال الفقر والحرمان".

وعدد الحزب المظاهر المذكورة في "نقص غير مسبوق للساءد الصالح للشرب وتفتش مهول للنساء البطالة وارتفاع جنوني وإجرامي ومتواصل لأسعار المنتوجات بما فيها المحلية، فضلا عن النذرة المنظمة للخبز العادي وأكياس الحليب المدعمن من طرف الخبزنة العمومية، وهو الدعم المبرمج للإلغاء في إطار نهاية دعم الدولة، الذي تحضر له الحكومة، لتكون بذلك ضربة قاضية للدولة الاجتماعية المورثة عن الاستقلال الوطني".

صابر بلحدي

الجزائر - تتجه أحزاب المعارضة الراديكالية الجزائرية إلى المشاركة في الانتخابات المحلية المسبقة المقررة نهاية شهر نوفمبر القادم، حفاظا على خطوط التواصل مع قواعدها الشعبية، وتفادي المزيد من العزلة القاعدية التي تكسرت طيلة مسار مقاطعة الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة، الأمر الذي سيضعها أمام اختبار حقيقي لقياس شعبيتها وإثبات ثقلها أمام السلطة.

والمح القيادي في جبهة القوى الاشتراكية المعارضة حكيم بلحاج إلى استعداد حزبه للمشاركة في الانتخابات المحلية (البلدية والولاية) بالبلاد، المقررة نهاية شهر نوفمبر القادم، لينضم بذلك إلى خط حزب العمال اليساري، الباحث هو الآخر عن دخول الاستحقاق المذكور.

وبرر المسؤول في جبهة القوى الاشتراكية موقف حزبه بالعمل على أداء دوره في التفاعل مع انشغالات الشارع وتطلعاته، لاسيما في ظل ما أسماه بـ"غياب الدولة وفشلها الفادح والذريع في إدارة شؤون الشعب الجزائري"، وطرحه كبديل لا ينبغي أن يغيب مجددا، لأنه "حزب سياسي يتمتع بمصداقية لا تشوبها شائبة ورسيد سياسي من ذهب".

ورافع بلحاج بقوة لصالح خيار المشاركة في الانتخابات المحلية خلال جلسة المجلس الوطني للحزب، والتي تبحث مسألة المشاركة من عدمها، وذلك بالقول "لو كنا محقين في رفض الانتخابات التشريعية والاستفتاء الدستوري لأنهما شككا في التطلعات المشروعة للنزوة الشعبية في الثاني والعشرين من فبراير سنة 2019، فمن المفترض أن تكون الانتخابات المحلية المقبلة بالنسبة إلينا فرصة لنيل مجال أوسع على السلطة المحلية في المجالس البلدية والولاية، من أجل منع عملاء السلطة ورجال الأعمال المتلاعبين بالأموال العامة، والمغامرين بنسف الفضاء الديمقراطي الوحيد المتاح لدى الأوساط الشعبية، على الرغم من محدوديتها والعقبات الكثيرة التي تعترضها".

ويعتبر أن تكون الانتخابات المحلية القادمة أول استحقاق يجري دون مقاطعة منذ آخر انتخابات جرت العام 2017، حيث تعكف قوى المعارضة الراديكالية على دخول المعركة الانتخابية من أجل الإبقاء على خطوط تواصلها مع القواعد الشعبية، وإن باتت مشاركة جبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال في حكم المؤكد، فإن نفس الموقف ينتظر صدوره عن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية رغم تردده لحد الآن.

وإذ ظل التيار المقاطع يبرر موقفه بموجة العزوف التي خيمت

الرئيس التونسي يتجه نحو تغيير النظام السياسي من شبه برلماني إلى رئاسي

وليد الحجام: الدستور عائق أمام قيس سعيد ولا بد من تغييره



قيس سعيد يكتب تاريخا جديدا

المركزية، فاصبح هناك انفلات في كل المجالات".

واستطرد "دستور 2014 أسس للفوضى والرئيس سعيد يريد تنقية الأجواء السياسية".

وبالعودة إلى تصريحات مستشار الرئيس التونسي بشأن مسألة رئاسة الحكومة الجديدة، أكد أن "الإعلان عن رئيس الحكومة سيكون في أقرب وقت ممكن، واعتبر أن عدم الإعلان حتى الآن ليس تأخيرا بل هو محض تريث".

وقال الحجام إن المسار الذي يجري العمل عليه حاليا هو أول العمل على أن يكون هناك رئيس حكومة تونسية في أقرب وقت ممكن، وحكومة مقتردة قادرة على أن تلبى تطلعات الشعب، مشيرا إلى أن "التمحيص في شخصية رئيس الحكومة القادم متواصل".

ولم يوافق الحجام على أن الرئيس سعيد تأخر في الإعلان عن شخصية رئيس الحكومة القادم، قائلا إن "ما يعتبره كثيرون تأخيرا، نعتبره تريثا وترويا في اختيار الطريق الأسلم لتونس"، قائلا إن "العملية تطلبت بعض الوقت ومسارا متعدد الأبعاد، بسبب كم المشاكل التي تواجهها تونس على كل المستويات".

وكان الرئيس سعيد أعلن في الخامس والعشرين من يوليو الماضي، إغفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي من منصبه وتجميد عمل البرلمان ورفع الحصانة عن النواب، وذلك على خلفية الاحتجاجات العنيفة التي شهدتها مدن عديدة وتردي الأوضاع في البلاد.

وتطرق الخبير الدستوري إلى "مشكلة من سيصوغ المسودة الجديدة"، مرجحا أن "تكون هناك لجنة تتكون من خبراء وأساتذة قانون دستوري، ثم يعرض على الاستفتاء الشعبي".

واعتبرت شخصيات سياسية أن سعيد سيؤسس نظام رئاسي لا يجمع كل السلطات بيد شخص واحد، بل يشاركه في ذلك أعضاء وزراء، فضلا عن مساندة من منظمات وطنية بالبلاد.

وعلق الكاتب والمحلل السياسي فريد العليبي في تصريح لـ"العرب" قائلا "هذه الخطوة كانت منتظرة من قبل الكثير، والرئيس سعيد قال البرلمان سيحل ونجته نحو تنظيم انتخابات جديدة، بقانون انتخابي مغاير ودستور جديد".

وأضاف "النظام الرئاسي في نظر الرئيس سعيد هو نظام يمكن وجوده من مركز قرار، يعني هناك سلطة تنفيذية فيها رأس وأعضاء ووزراء".

وأردف العليبي "المسألة في تونس ليست دستورية فقط وسعيد قال لن أكون دكتاتورا في هذا العمر"، والدستور الجديد ستضعه لجان متخصصة في المجال، مشيرا إلى أن "سعيد لا يشغل لوحده بل هناك منظمات تسانده على غرار الاتحاد العام التونسي للشغل، وهيئة المحامين، والرابطة التونسية للدفاع على حقوق الإنسان ولكنها غير ظاهرة".

ووصف العليبي الطليقة السياسية المنبثقة عن ثورة يناير 2011 بـ"الفاسدة"، و"فسادها كان يكفي على الدستور لأنه يتضمن ثغرات حتى لا تحاسب السلطة

الشعب (البرلمان)"، وفق المادة 95 من دستور 2014 الجاري به العمل الآن.

ويرى خبراء القانون الدستوري أن الخطوة كانت منتظرة من قبل الرئيس سعيد تفعيلا للإجراءات المتخذة نهاية يوليو الماضي، مؤكدا وجود ثغرات في دستور 2014 عطلت سير الحياة السياسية وساهمت في استئثار الفساد بمؤسسات الدولة خدمة لمصالح المنظومة السابقة. وأفاد راسخ الخرايفي، الباحث في القانون الدستوري والقانون النيابي، بأن "تصريح الحجام ليس بجديد، والرئيس سعيد أبدى رغبته في تغيير النظام السياسي وتعليق العمل بدستور 2014، وإجراء انتخابات سابقة لأوانها، وإعداد مسودة دستور جديد".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "التصريح كان بعد أن أطلع سعيد على كل المواقف الدولية، وهو يطلب التسريع بجل البرلمان والشروع في إعداد مسودة دستور"، قائلا "في ظل عدم صمود الأحزاب السياسية أمام هذا الوضع، سيكون هناك نظام رئاسي، وسيتم تجميع كل السلطات بيد الرئيس، وينبغي أن تكون هناك مراقبة من برلمان جديد وقوي لا يتجاوز مئة وخمسين نائبا".

وتابع الخرايفي "دستور 2014 فيه مشاكل كبيرة في تركيبة سلطة الدولة، والمشاكل المتعلقة بأي صيغة لحل البرلمان، ومسائل تتعلق بالهيئات الدستورية"، مستدركا "لكن ينبغي الحفاظ على منسوب الحريات ومبدأ استقلالية القضاء".

تسعى السلطات التونسية لتعديل الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس قيس سعيد في الخامس والعشرين من يوليو الماضي، من ضمنها تجميد نشاط البرلمان وإقالة الحكومة، عبر تغيير النظام السياسي في البلاد وإعداد مسودة دستور جديد يقطع مع ممارسات المنظومة السابقة.

خالد هادي

تونس - يتجه الرئيس التونسي قيس سعيد نحو تغيير طبيعة النظام السياسي بالبلاد من شبه برلماني إلى رئاسي وعرضه على الاستفتاء الشعبي، فضلا عن تغيير دستور المنظومة السابقة لتضمنه جملة من الثغرات والإخالات عطلت سير الحياة السياسية بالبلاد، وكسرت خدمة المصالح الحزبية الضيقة.

وقال وليد الحجام مستشار الرئيس التونسي قيس سعيد في تصريح لوكالة "رويترز" الخميس، إن "هناك اتجاهات لتغيير النظام السياسي في البلاد وربما عبر استفتاء".

وشدد المستشار على أن "الدستور الحالي عائق أساسي ويفترض تعليقه ووضع نظام للسلطات المؤقتة"، مضيفا أن "برنامج الرئيس أصبح على بعد خطوات قليلة ومن المتوقع أن يجري إعلانه قريبا".

وأضاف الحجام "النظام الرئاسي سيكون متوازنا فيه السلطة والسلطة المضادة وطبعاً برلمان ليس كالبرلمان السابق"، دون توضيح ماهيته.



رايخ الخرايفي
دستور 2014 فيه
مشاكل كبيرة تتعلق
بالمبادئ الدستورية



فريد العليبي
النظام الرئاسي في
نظر سعيد هو سلطة
تنفيذية

وبشأن الدعوة إلى الاستفتاء لتركيبة النظام الرئاسي، قال الحجام "الأمور بدأت تتضح والفكرة بدأت تتشكل وستكون هناك كلمة للرئيس (لم يحدد موعدا) يتوجه بها للشعب التونسي يفسر من خلالها كل التوجهات المقبلة".

وفي تونس هناك نظام يتقاسم فيه الرئيس ورئيس الحكومة الصلاحيات و"الحكومة مسؤولة أمام مجلس نواب

خارطة طريق الإخوان في ليبيا: تعطيل الانتخابات والإبقاء على المرتزقة

إلى بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا، في سبع وسبعين مادة، حدد من خلالها الشروط الواجب توافرها في المرشح للانتخابات الرئاسية المقبلة، وفي الناخب، والية انتخاب الرئيس، إضافة إلى اختصاصاته.

ووفقا للمادة العاشرة من القانون، يشترط أن من يترشح لمنصب رئيس الدولة، أن يكون ليبيا مسلما من أبوين لبيين مسلمين، وألا يحمل جنسية دولة أخرى عند ترشحه، وألا يكون متزوجا من غير ليبية أو متزوجة من غير ليبي، وألا تقل سنه يوم فتح باب الترشح عن أربعين سنة ميلادية.

كما يشترط للمرشح للرئاسة أن يكون حاصلًا على مؤهل جامعي على الأقل أو ما يعادله من جامعة معتمدة، وأن يكون متمتعًا بحقوقه المدنية، وألا يكون محكوما عليه نهائيا في جنابة أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

ويشترط أيضا، أن يكون لائقا صحيا لممارسة مهام الرئاسة، وأن يقدم إقرارا بملكاته الخائبة والمنقولة له ولزوجته وأولاده القصر داخل ليبيا وخارجها، كما أنه يجب ألا يكون موظفا بالمفوضية أو لجانها الانتخابية أو عضوا بإحدى لجان مراكز الاقتراع، وأي شروط أخرى ينص عليها القانون.

في التوافق على القاعدة الدستورية التي ستجرى على أساسها الانتخابات المرتقبة نهاية العام الجاري، لكن هذا القانون واجه رفضا شديدا من المجلس الأعلى للدولة، الذي وصفه بـ"الإجراء الأحادي الذي يقوم به رئيس البرلمان عقيلة صالح".

المجلس الأعلى للدولة يرفض قانون انتخاب الرئيس مباشرة ووصفه بإجراء أحادي من قبل رئيس البرلمان

وأكد المجلس ضرورة التوافق بين المجلسين في إصدار القوانين ذات الصلة، وفقا لما ينص عليه الاتفاق السياسي.

وقال في بيان صحفي الخميس إن "إقرار قانون انتخاب الرئيس من قبل رئيس مجلس النواب اليوم محاولة من عقيلة صالح للاستحواذ على سلطات لا يملكها وذلك لغرض عرقلة الانتخابات"، وجاء قانون انتخاب الرئيس الليبي، الذي وضعه البرلمان وأحاله

جاءت بناء على طلب حكومة معترف بها دوليا للمساعدة في صد العدوان على طرابلس، أما روسيا والدول الأخرى الموجودة على الأرض لا تقرب بأي اتفاقية مع ليبيا".

والاتفاقيات المبرمة بين أنقرة وطرابلس، هي الاتفاقيات البحرية والأمنية التي أبرمها السراج مع تركيا، التي بمقتضاها أرسلت تركيا قوات تابعة لها ومرتزة سورية، لقتال الجيش الوطني الليبي.

وفي نوفمبر من العام 2019، وقّع السراج مع أنقرة اتفاقيتي تفاهم تخص الأولى ترسيم الحدود البحرية بين البلدين والثانية للتعاون العسكري.

وفضلا عن رفض خروج المرتزقة والقوات الأجنبية من الأراضي الليبية، يسعى الإخوان إلى تعطيل مسار الانتخابات لأنها ستأتي برئيس منتخب وحكومة جديدة ستعجل بخروج المرتزقة من البلاد، كما أن التعطيل أيضا يتجسد في رفض المجلس الأعلى للدولة لقانون

انتخاب الرئيس من قبل الشعب. وأصدر البرلمان الليبي رسما قانون انتخاب رئيس الدولة بشكل مباشر من الشعب، وقام بتحديد اختصاصاته ومهامه وشروط الترشيح لهذا المنصب، وذلك بعد فشل ملتقى الحوار السياسي

وقال المكتب الإعلامي للمجلس الأعلى للدولة إن لقاء المشري وتشاويش أوغلو تطرق إلى قضية المرتزقة في ليبيا.

وأكد المشري أن مسألة وجود المرتزقة، تحددها السلطات الليبية المنتخبة وحدها، دون أي ضغوطات أو إملات خارجية.

وأضاف المكتب الإعلامي أن المشري التقى وزير الدفاع خلوصي أكار بمقر وزارة الدفاع التركية، مشيرا إلى أنهما ناقشا العلاقات الثنائية بين البلدين وتبادل وجهات النظر حول القضايا الإقليمية، وسبل تعزيز التعاون بين البلدين بما يخدم صالح الشعبين الليبي والتركي.

ولا تزال تركيا تراهن على دور الميليشيات المسلحة في حماية مصالحها في الأراضي الليبية، وتسعى جاهدا إلى تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع إخوان ليبيا خصوصا مع حكومة فايز السراج، في وقت تطالب فيه مختلف الأطراف بوقف إطلاق النار وفقا لاتفاق جنيف.

موقفه تجاه قضية المرتزقة والقوات الأجنبية في ليبيا، مؤكدا أن "السلطات الليبية المنتخبة وحدها من يحدد بقاء القوات التي جاءت بناء على اتفاقات قانونية وشرعية".

وجاء ذلك خلال اجتماعه الخميس مع وزير الخارجية التركي مولود تشاويش أوغلو بمقر الوزارة في انقرة التي وصلها قادما من العاصمة الإيطالية روما التي زارها يومين، والتقى خلالها عددا من البرلمانيين ووزير الخارجية لويجي دي مايو.



مساع إلى إدامة الأزمات في ليبيا